خطة الكسندر هاملتون لتسديد الدين العام للولايات المتحدة الامريكية في عام 1790

زامل صالح جاسم
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الملخص

عندما شكلت أول حكومة للولايات المتحدة الأمريكية عام 1789 برئاسة جورج واشنطن تم أختيار الكسندر هاملتون وزيراً للخزانة الامريكية، وكان التحدي الأول لهذه الحكومة هو الديون الكبيرة المستحقة الدفع منها ديون محلية وديون خارجية، وشكك الكثير على قدرة الحكومة على دفع هذه الديون وطالب الكثير من السياسيين التنصل عن دفع هذه الديون، إلا أن الكسندر هاملتون الذي كلفه الكونغرس بوضع خطة لدفع هذه الديون وبالفعل قام هاملتون بكتابة تقرير مطول عن كيفية تسديد هذه الديون بقيمتها الأسمية، وقد واجه هاملتون معارضة من ولايات الجنوب بقيادة توماس جيفرسون من خلال صفقة نقل العاصمة إلى الجنوب مقابل الموافقة على خطة وبالفعل حقق هاملتون هدفه وهو تسديد الدين العام الأمريكي.

المبحث الأول: اختيار هاملتون وزيراً للخزانة الامريكية في 1789:

بعد الموافقة على الدستور الفدرالي، اتخذ الكونغرس القاري التدابير اللازمة لتأسيس النظام الفدرالي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية[1]، ففي أيلول عام 1788 قرر الكونغرس أن تكون مدينة نيويورك العاصمة المؤقتة للولايات المتحدة، كما قام بانتخابات الكونغرس الاتحادي بمجلسيه النواب والشيوخ في نهاية العام، ليصبح أول كونغرس فدرالي لجميع الولايات المتحدة الأمريكية ليقوم الكونغرس الجديد بعدها بوضع الترتيبات اللازمة لإجراء أول انتخابات رئاسية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية[2].

أتيح للهيئة الانتخابية في شهر نيسان عام 1789 أن تعقد اجتماعاً لاختيار رئيس جديد، وصوت أغلبهم لصالح واشنطن ليرأس الحكومة الفدرالية الجديدة، فأصبح رئيساً للولايات المتحدة في الثلاثين من نيسان عام 1789، وانتخب جون آدمز نائباً للرئيس[3].

انتقى واشنطن لإدارته الأولى التي كانت تتألف من أربعة رؤساء دوائر اثنين من القادة البارزين، هما الكسندر هاملتون سكرتيراً **(وزيراً)** للخزانة، وتوماس جيفرسون كاتب **(وثيقة الاستقلال)**، وسفير أمريكا في فرنسا خلال المؤتمر الدستوري لإدارة الخارجية، وكان جيفرسون مناوئاً للفدراليين، غنياً، متعلماً، لكنه ديمقراطي بحت في تفكيره وتصرفاته[4].

كان عام 1789 عاماً سعيداً على نيويورك وهي تزدهر متحولة إلى عاصمة قومية مؤقتة، فقد أعيد تجديد بيوتها بكل أناقة ممكنة، وازدحمت طرقاتها في ذلك الصيف برجال الكونغرس والمرشحين لمناصب الدولة، وجماعات الضغط السياسي والمتفرجين، ولقد شغل الرئيس واشنطن في بادئ الأمر بيتاً في طرف المدينة بميدان فرانكلين، ثم اتَّخذ بيت ماكوم **Macom** الفخم في برودواي، وفيه قاعة استقبال بديعة[5].

وعلى أية حال فقد كانت مسألة تنظيم الخزانة من بين أكثر المسائل إثارةً للجدل، لأنَّ مستقبل الاتحاد الفدرالي اعتمد إلى حدٍّ كبير على السياسات المالية المتَّبعة خلال السنوات الأولى وتأثيرها على العلاقات بين الولايات، بموجب فقرات الاتحاد أدخل الكونغرس عدداً من التغييرات على تنظيم هذا الجزء من الحكومة، كانت السلطات التي مارسها روبرت موريس بوصفه مُشرفاً على المالية ما بين 1781–1784 قوية للغاية لدرجة أنَّ منصبه شغلته مفوضية من عدة أشخاص بعد استقالته، واقترح بعضهم تعيين مجلس من المفوضين الماليين مجدداً، لكن تقرر في النهاية وضع رئيس واحد للخزانة من الناحية الأخرى، فإنَّ القانون الذي أوجد منصب وزير الخزانة منح هذا الأخير مسؤولياتٍ خاصة[6].

رفض روبرت موريس عرض واشنطن لتعيينه وزيراً للخزانة في الحكومة الجديدة لكن ذلك كان قراراً خاطئاً فقد انتهى أمره إلى السجن بسبب دعوى المدينين، ولذلك تحول الرئيس بعرضه هذا إلى أحد مساعديه في أثناء الثورة، وهو الكسندر هاملتون[7] الذي كان في مطلع الثلاثينيات من العمر[8].

بينما بدأ هاملتون في تجميع أجزاء خطته الكبرى الهادفة إلى خلق حكومة مركزية فعالة نشطة، كان الفرع التنفيذي ما يزال صغيراً بدائياً، في يومه الأول كوزير، تجول هاملتون في بنايةٍ شبه فارغة، لم يوظف هاملتون أشخاصاً ليكتبوا لهُ الخطابات والتقارير والرسائل أول الأمر، بل إنَّه قام بكتابة كل هذه بنفسه، أما جورج واشنطن، فقد كانت حاشيته في مزرعته في مونت فيرنون أكبر من تلك التي حضي بها كرئيس، وانغمس هاملتون خلال تلك الفترة

في عمله كليا، خصوصاً بعد أن ذهبت اليزا والأولاد إلى الباني، وتركته لوحده في نيويورك[9].

كان تنظيم الكمارك إحدى أول المهام إلحاحاً، إذ إنَّ الكمارك كانت ستصبح مصدر الدخل الرئيس بالنسبة للحكومة، وأرسل هاملتون في يومه الثاني رسالة إلى كل جامعي الكمارك مطالباً إياهم بتوفير أرقام دقيقة بخصوص الرسوم التي يتم جمعها في كل ولاية، وعندما أرسل هؤلاء أرقاماً واطئة، انتاب الشك هاملتون بوجود عمليات تهريب على امتداد الساحل الشرقي **(الأطلسي)** [10].

كان هاملتون يعرف كثيراً عن التهريب بفضل السنين التي قضاها في سانت كرويكس، هذا قاده إلى القيام بخطوة منطقية تمثلت في إنشاء مجموعة قوارب للحراسة "**وتحولت بعد ذلك إلى ما يُعرف بخفر السواحل**"[11].

أظهر هاملتون كعادته اهتماماً كبيراً بالتفاصيل، فقد طالب مدراء الموانئ بتزويده بمعلومات وافية عن المنارات وطلب من جامعي الرسوم الكمركية أن يقدموا وثائق الشحن بالسفن لكي يتأكد من كمية وطبيعة الشحنات المصدرة، وبذلك وضع هاملتون الأساس الإحصائي للحكومة، وفي قرار ملفت للانتباه، أعلن هاملتون أنَّه بالإمكان دفع الرسوم الكمركية ليس فقط بالذهب والفضة، وإنَّما من خلال فئات ورقية أصدرها مصرف نيويورك ومصرف شمال أمريكا، وساهم هذا القرار في تحول البلاد من استخدام العملة المعدنية إلى استخدام العملة الورقية[12].

المبحث الثاني: تقرير هاملتون عن الدين العام في عام 1790:

كانت المشكلة الأكبر التي اعترضت طريق هاملتون تتمثل في إيجاد حل لمسألة الديون الفدرالية، فقد نص الدستور على أن تأخذ الحكومة الفدرالية على عاتقها ديون الحكومة السابقة، أما آلية ذلك فظلت مثار اختلاف، وانتقل قدر كبير من الديون إلى أيدي المضاربين الذين اشتروها لقاء 10% من قيمتها الاسمية[13].

طلب الكونغرس من هاملتون إعداد تقرير بخصوص الدين العام، وكان عليه أن يقوم بخطوة جبارة لإعداد هذا التقرير، إذ طالبه الكونغرس بتقديم هذا التقرير في كانون الثاني عام 1790، وكان على هاملتون أن يلخص معضلة أمريكا المالية، ويوصي بإجراءات للتعامل مع الدين العام الهائل الذي خلفته الثورة، صحيح إنَّ هاملتون طلب مشورة الخبراء، لكن التقرير الذي قدمه في النهاية كان نتاجه الشخصي، بعد الأخذ بمختلف الآراء[14]، درس

هاملتون بجدية كبرى كل الآراء والاقتراحات لمدة ثلاثة أشهر قبل أن يخرج بتقريره ذي الأربعين ألف كلمة، مؤدياً جميع الحسابات الرياضية المعقدة بنفسه، كعادته نبش هاملتون تاريخ بريطانيا وفرنسا بحثاً عن الأفكار، فقد كان معجباً للغاية بجاك نيكر Jack Necker[15] وزير المالية الفرنسي، الذي جادل بأنَّ الاقتراض الحكومي كان سيقوي قدرتها العسكرية، لكن عندما يتعلق الأمر بالشؤون المالية، فقد كانت بريطانيا مصدر الإلهام الأول لهاملتون، إذ كانت في تسعينيات القرن السابع عشر قد أنشأت مصرف إنكلترا، ووضعت ضريبة على المشروبات الكحولية، وقامت بتخصيص أموال لدينها العام **(أي خصصت جزء من العوائد الحكومية لضمان دفع دينها)**، وخلال القرن الثامن عشر، قامت بريطانيا بتوسيع هذا الدين العام بشكل هائل، لكن عوضاً عن أن يُضعف البلاد، فإنَّه جاء عليها بمنافع عدة بفضل الائتمان العام تمكنت بريطانيا من بناء البحرية الملكية، والدخول في حروب في أنحاء العالم للحفاظ على إمبراطورية تجارية عالمية . في الوقت نفسه ساعدت السندات الحكومية التي تم إصدارها في تنشيط الاقتصاد لأنَّ الدائنين استخدموها كضمانات من أجل القروض، من خلال محاكاته للأنموذج البريطاني، ولم يكن هاملتون ينوي جعل الولايات المتحدة تابعاً للبلد الأم، كما ادعى منتقدوه، وإنَّما أراد هاملتون تعزيز ازدهار أمريكا وجعلها تكتفي ذاتياً وتقلل اعتمادها على رأس المال البريطاني، وأراد هاملتون استخدام الوسائل المالية البريطانية لهزيمة بريطانيا اقتصادياً[16].

اعتمد هاملتون في إعداده لتقريره على العديد من المصادر، من الواضح أنَّه استفاد من كتاب ديفد هيوم (أحاديث سياسية Political Discourses) والذي تحدث فيه عن أثر الائتمان العام في النشاط الاقتصادي[17].

أكد مونتسكيو أيضاً على ضرورة إيفاء البلدان لالتزاماتها المالية، إذ **(إنَّ خرق الثقة العامة في بعض الأمور كان سيعود إلى نتائج كارثية)**، أما توماس هوبز فقد أكد على قدسية العقود عند تحويل الضمانات، مشيراً على إلى الأشخاص يدخلون في هذه العقود بشكل طوعي، وبالتالي توجب عليهم قبول عواقبها مهما كانت[18].

كان هاملتون خلال الثورة وضع في دفتره الخاص ملاحظات من كتاب (قاموس عالمي للتجارة والتبادل) للمؤلف مالاجي بوستلثويت **Malachy Postlethwayt** وعاد الآن ليستخدمه مجدداً، أكد بوستلثويت "**أنَّه لا يمكن لأية بلاد أن تقترض الأموال بنسب فائدة**

مناسبة ما لم يتمكن الدائنون من بيع وشراء سنداتها بحرية" وأضاف قائلاً : "**هذه هي طبيعة الائتمان العام، لن يقدم أحد قروضاً لأية حكومة، مهما كان وضعها طارئاً، ما لم يتمتع بإمكانية بيع وشراء ما يملكه من الأموال العامة عندما تتطلب الحالة**"[19].

أثناء إعداده لتقريره، استشار هاملتون عدداً من معاصريه، بما في ذلك جون وذرسبون، رئيس كلية برنستون، الذي كان قد رفض ذات مرة طلب هاملتون بالتسريع في الدراسة، وفي ظل إدراكه لحقيقة أنَّ الحرب الثورية قد أنتجت أمة تكره الضرائب، سأل هاملتون ماديسون، ما الضرائب التي ستنتج أقل درجة من النفور؟، في ذلك الوقت كان هاملتون وماديسون لا يزالان على وفاق، لكن رد الأخير كان أول علامات الصدع الذي كان حدث بينهما، لم يكن ماديسون يؤيد ديناً حكومياً طويل الأمد، إذ كان يخشى من وقوع هذه السندات بأيدٍ أجنبية، وقال في هذا الموضوع (**عندما يمتلكون أموالاً أكثر من الأمريكان فإنَّهم في العموم سيقومون بشرائهم**)[20]، لم يكن هاملتون يملك أدنى فكرة في ذلك الوقت من أنَّ هذا الاختلاف سيدمر صداقته مع ماديسون[21].

إنَّ تقرير هاملتون لو اقتصر على الشؤون المالية البحتة، لما حصل على المكانة التاريخية التي يمتلكها الآن، عوضاً عن هذا، قدم هاملتون مخططاً أولياً مفصلاً للآلية المالية الحكومية، مغلفاً برؤية سياسة اقتصادية واسعة، ففي الصفحات الأولى، ذكَّر هاملتون القراء بأن الدين الحكومي كان (**ثمناً للحرية**) خلفته الثورة، وإنَّ الولايات كانت قد امتنعت عن فرض الضرائب على المواطنين خلال الثورة، كان سببها الأول هو الضرائب البريطانية المجحفة، كما أنَّ الكونغرس كان قد افتقر إلى القوة الكافية ليجبي الضرائب، مما جعل الاقتراض الخيار الوحيد لتوفير المال، بلغ الدين الآن حجماً هائلاً (44) مليون دولار كدين وطني، بالإضافة إلى (25) مليون دولار ديون ولايات، والديون الأجنبية 10 ملايين، ليكون المجموع (79) مليون دولار، جادل هاملتون بأنَّ ضمان الحرية والملكية كانا لا يفترقان، وأنَّه من واجب الحكومات تسديد ديونها لأنَّ العقود مثلث أساس الأخلاق العامة والخاصة، واستطرد قائلاً : "**شأنها شأن الأفراد، فإنَّ الدول التي تفي بالتزاماتها تحظى بالاحترام والثقة، في حين أنَّ العكس هو مصير من يتبنى سلوكاً معاكساً**"[22]، كان التعامل المناسب مع الدين الحكومي سيتيح لأمريكا إمكانية الاقتراض بنسب فائدة معقولة، وكان سيكون عاملاً منشطاً للاقتصاد، عند استخدامها كضمانات للقروض، فإنَّ سندات الحكومة كانت

ستعمل كأموال، في وقتٍ كانت فيه ندرة الأموال السبب الرئيسي وراء الشلل الذي ألمَّ بالاقتصاد، والانخفاض الهائل في قيمة الأراضي[23].

وعلى الرغم من أنَّ الولايات المتحدة كانت بلداً فتياً مليئا بالفرص، لكنها افتقرت لرأس المال، وكان الدين الحكومي كفيلاً بسد هذه الفجوة، ومن الممكن إدارة الدين الحكومي من خلال تخصيص جزء من الريع الحكومي له على فترات منتظمة لغرض دفع الفائدة والدين الأصلي معاً[24].

فند هاملتون الادعاءات القائلة بأنَّ مخطط التمويل هذا كان سيغذي أعمال المضاربة، فقال إنَّ العكس تماماً هو ما كان سيحدث في حال علم المستثمرون بشكل أكبر أنَّه سيتم دفع سندات الحكومة، فإنَّ الأسعار لن تتقلب بشكل كبير، وبالتالي سيُحرم المضاربون من فرص الاستغلال، الأمر المهم هو أنَّ الشعب كان سيثق بأنَ الحكومة كانت ستدفع الدين، وأضاف أيضاً "**ليس هناك مجال تفوق فيه أهمية المظاهر أهميتها في مجال الائتمان، إنَّ الآراء تمثل روح هذا المجال، وهو يتأثر بهذه الآراء بمقدار تأثره بالحقائق والوثائق**"[25]، وأشار هاملتون إلى أنَّ العلاقات العامة وبناء الثقة كانت أكبر أعباء أي وزير خزانة[26].

كانت كيفية دفع الدين هي المسألة السياسية الأكثر حساسية خلال الثورة، فقد قام العديد من المواطنين الميسورين بالاستثمار بالسندات، وتم دفع مستحقات العديد من جنود الحرب الثورية من خلال سندات انهارت قيمتها في عهد الكونفدرالية إذ قام العديد من هؤلاء المواطنين، أما بسبب الحاجة للأموال أو بسبب اعتقادهم بعدم الحصول على أموال من الحكومة بدلاً عن هذه السندات، قاموا ببيع سنداتهم لمضاربين بأسعار زهيدة وصلت إلى 15 سنتاً للدولار الواحد[27].

توقع هاملتون أن تقود خطة تسديد الدين الحكومي التي جاء بها إلى صعود أسعار هذه السندات واسترجاعها لقيمتها الاسمية، لكن هذا الاحتمال أثار معضلة سياسية، ففي حال استرجعت هذه السندات قيمتها الحقيقية، فهل كانت الحكومة ستترك المضاربين يجنون أرباحاً طائلة بفضلها ؟ أو هل يجب أن يذهب المال إلى حاملي السندات الأصليين، والذين كان العديد منهم جنوداً شجعاناً اضطروا للبيع بأسعار بخسة قبل سنوات عدة ؟ أدرك هاملتون أن الإجابة عن هذا السؤال كان سيحدد الشخصية المستقبلية لأسواق رأس المال الأمريكية، من دون تردد كتب هاملتون "**أنَّه بعد تفكير مطول وناضج للغاية بخصوص ما**

إذا علينا مكافأة حاملي الأسهم الأصليين ومعاقبة حامليها الحاليين، فإنني أعارض هذا التوجه لأنَّه سيدمر الائتمان العام"[28]. تمثل جزء من المشكلة في حقيقة أنَّ مثل هكذا تمييز في مصلحة حاملي السندات القدامى لم يكن عملياً أو ممكناً، إذ أنَّه كان سيتوجب على الحكومة تتبع هذه السندات إلى حامليها الأصليين والتأكد من السعر الذي باعوا به، ومن ثم تتبع كل المستثمرين الوسطاء الذين حملوا هذه السندات قبل أن ينتهي بها المطاف في حوزة الملَّاك الحاليين، وهذا كان يمثل كابوساً إدارياً[29].

كان باستطاعة هاملتون ترك الموضوع عند هذا الحد والاختباء خلف الصعوبات الفنية، لكنه عوضاً عن هذا أمسك برأس المشكلة وحوله إلى صالحه إذ قال أنَّ الحاملين الأصليين لم يكونوا ببساطة ضحايا نبلاء، ولا كان الحاملون الحاليون مجموعة من المضاربين المفترسين . وقد حصلوا على النقد في وقتٍ كانوا هم في أمسِّ الحاجة إليه، وأظهروا مقداراً ضئيلاً من الثقة والإيمان بمستقبل البلاد، أما المضاربون فقد جازفوا بأموالهم ووجب مكافأتهم على مجازفتهم هذه[30]. هكذا تمكن هاملتون من سحب البساط من أقدام معارضيه الذين تحججوا بمسألة الأخلاق والقيم، ووضع أساساً قانونياً وأخلاقياً لتبادل السندات في أمريكا، إلا وهو إمكانية تحويل السندات بحرية وضرورة تحمل المشتري لجميع التبعات، من ربح وخسارة ، وهكذا ولغرض تثبيت مفهوم **(ضمان تبادل حرية السندات)** كان هاملتون مستعداً لمكافأة المضاربين على حساب المواطنين الوطنيين، ووضعت هذه المقامرة الأسس التي بنت عليها الولايات المتحدة تميزها المالي في المستقبل[31].

وتابع هاملتون في تقريره قدماً، كما لو كان يمشي في حقل مليء بالألغام السياسية المميتة إذ كانت المسألة الخطيرة الأخرى هي أنَّ دين البلاد توزع على الولايات الثلاث عشرة، وعلى الحكومة الفدرالية، لذا قرر هاملتون دمج الدين كله في دين واحد هو الدين الفدرالي، فقد كتب "**توصل الوزير، بعد دراسة مستفيضة، إلى قناعة مفادها أنَّ تسلم الاتحاد لديون الولايات سيكون إجراءً يعكس سياسة صحيحة وعدالة عامة**"[32].

إنَّ تسلم الحكومة الفدرالية الدين العام مهمٌ للغاية، أولاً، كان هذا أكثر فاعلية، وأنَّه التالي ستكون هناك خطة واحدة عامة لتسوية الديون عوضاً عن عدد كبير من الخطط الصغيرة المتنافسة، وثانياً عكس قرار هاملتون هذا منطقاً سياسياً عميقاً، فقد كان يعلم أنَّ حملة السندات كانوا سيشعرون بضرورة الحفاظ على الحكومة عندما تدين هذه الحكومة لهم

بالمال، لكن في حال كانت الولايات، وليس الحكومة الفدرالية، هي من تدين بالمال لحملة السندات، فإنَّ هؤلاء سيوجهون ولاءهم نحو الولايات عوضاً عن الحكومة الفدرالية[33].

لم يهدف هاملتون من خطته هذه إلى إغناء الدائنين، أو تقديم خدمات جليلة للطبقة العليا، إنَّما هدفه كان ضمان استقرار الحكومة وبقائها، والثقة بها، قال وولتر ليبمن **Walter Lippman** في وقت لاحق، إنَّ هاملتون **(استخدم الأغنياء من أجل غرض فاق في عظمته ثرواتهم)** [34]، لكن من الناحية الأخرى، فإنَّ هاملتون فكر بسذاجة عندما اعتقد بأنَّ الأغنياء كانوا دائماً سيفكرون بموجب حس واسع من الواجب العام ويبتعدون عن خدمة مصالحهم الخاصة[35].

كان هناك فائدة أخرى لتسلم ديون الولايات، إذ كان الدستور قد منح الحكومة الفدرالية الحق الحصري في جمع رسوم الاستيراد وفي حال الولايات هي التي سوف تسدد الديون، فإنَّها كانت ستبدأ باختلاس أموال الرسوم الكمركية، لتعيد خلق الفوضى التي عمَّت في أيام بنود الكونفدرالية، فشعر هاملتون أنَّ خطته هذه ستحول دون دخول الولايات في منافسة مع الحكومة الفدرالية حول العوائد الحكومية الأساسية[36].

كان على هاملتون الآن أن يقرر ما إذا كان سيتم دفع دين الولايات بنسب الفائدة الأصلية، فقد كان مدركاً لاستحالة تحقيق هذا دون فرض ضرائب ثقيلة، وهذا كان من شأنه أن يقود إلى حدوث تمرد أو إفقار للبلاد، كذلك لم يكن يريد أن يقدم مكافأة كبرى للمضاربين الذين كانوا قد جمعوا ديون الولايات بأسعار رخيصة من مستثمرين صغار، كذلك قرر دفع الدين الأجنبي، والذي حمل نسب فائدة بحدود 4–5%، فدفعه كله، في حين مثَّل الدين المحلي، والذي كان معدل فائدته 6%، مثَّل معضلة أكبر، ولغرض تخفيف الضغط المالي المفروض على الحكومة قرر هاملتون أن يتم تسديد الدين المحلي بشكل جزئي، ولو أنَّه لم يقل هذا بشكل صريح، فقد آمن بأنَّ الدائنين كانوا سيقبلون بمعدلات فائدة أقل في مقابل سندات مضمونة[37].

ولغرض إغراء الدائنين المحليين قدم هاملتون، لهم لائحة طويلة من الخيارات الطوعية، على سبيل المثال، كان بمقدورهم استلام جزء من الدين بمعدل فائدة 6% على أن يحصلوا معه على أراضٍ في الغرب، ليشاركوا بهذا في رفع قيمة الأراضي عند الحدود، أو كان بمقدورهم الحصول على دفعات مالية بمعدلات فائدة أقل على امتداد فترة أطول في الزمن،

ولغرض تحسين هذه الخيارات، كان سيتم تسديد الأموال للدائنين كل ثلاثة أشهر وليس كل سنة، اللافت للانتباه أنَّ هاملتون كان قد خطط لأن يتم تسديد ديون الدائنين المحليين من خلال ضريبة توضع خصيصاً لهذا الغرض[38].

كان هاملتون يعلم بضرورة الحصول على قرض كبير من الخارج وضرورة فرض ضرائب محلية وعدم الاقتصار على رسوم الكمارك المتوفرة، فقد اقترح هاملتون فرض ضرائب على المشروبات الكحولية التي يتم تقطيرها داخل الولايات المتحدة، وكذلك على الشاي والقهوة، وأقرَّ هاملتون وجود احتمال أن تؤدي مثل هذه الضرائب إلى تقليل استهلاك هذه المواد وبالتالي تراجع الدخل الحكومي، لكنه رأى بأنَّ هذا الاحتمال كان غير وارد الحدوث لأنَّ هذه المواد كانت رفاهيات وحالما تسيطر الرفاهيات على النفس البشرية تصبح جزءاً من عاداتها، سيكون التخلص منها أمراً غاية في الصعوبة[39].

رأى هاملتون في المقطع الأخير من التقرير أنَّ ديناً تخصص له الأموال بشكل صحيح هو **(نعمة وطنية)** وستوفر الحماية للازدهار في أمريكا، فقد خشى من أن يسيء بعضهم تفسير كلامه فيعتقدون أنها دعوة منه للحفاظ على دين أبدي، وهذا ما حصل فعلاً، فقد قال إنَّ خصومه تجاهلوا عن عمد مقطعاً قال فيه في التقرير "**أنَّه يتسنى أن يكون هناك جزء أساسي في نظام الائتمان العام الأمريكي ينص على أنَّ خلق الدين يجب أن يكون مصحوباً دائماً بوسائل لتسديده بشكل كلي**"[40].

بقي محتوى تقرير هاملتون سراً حتى منتصف كانون الثاني، عندما انعقد الكونغرس، تجمع عدد هائل من الأغنياء المتعاملين بالسندات حول مبنى الكونغرس، محاولين الحصول على بعض التفاصيل بخصوص تقرير هاملتون، قبل هذا حاول المضاربون وأشخاص آخرون الحصول على تفاصيل عن هذا التقرير، لكن هاملتون أحاط تقريره بسرية تامة، في تشرين الثاني أرسل صديق هاملتون هنري لي Henry Ley[41]، رسالة للأول يستفسر فيها عما إذا كان بمقدور هاملتون أن يفصح له عن بعض الأشياء بخصوص برنامجه، وكتب لي في الرسالة أنَّه كان يأمل في أن لا يشعر هاملتون، بأنَّ طلبه هذا غير مناسب رد هاملتون على لي بالقول : "**أنا متأكد من أنَّك تتكلم بصدق عندما لا تريد وضعي في موقف غير ملائم، وإني أعلم أيضاً أنني أرضي نفسي في مثل هكذا موقف عندما أجيب عن أسئلتك، لكنك تذكر المقولة الخاصة بزوجة قيصر [يجب أن نكون فوق الشبهات]، أنا**

أعتقد أنَّ مغزى هذه المقولة ينطبق على كل من له علاقة بإدارة الشؤون المالية للبلاد، عندما يتعلق الأمر بسلوك مثل هؤلاء الرجال، فإنَّ الشك يتربص بهم كالنسر، وحتى أكثر الأمور براءةً معرضة لأن يساء تفسيرُها"[42].

المبحث الثالث: معارضة ولايات الجنوب لخطة هاملتون:

عندما أخبر هاملتون الكونغرس بأنَّه مستعد لتقديم تقريره، ساد جدال حول ما إذا كان عليه أن يقدمه بشكل شخصي، أو على الورق، كان هناك خوف كبير من تعدي الفرع التنفيذي على الفرع التشريعي لدرجة أنَّه تقرر عدم السماح لهاملتون بتقديم تقريره بشكل شخصي، تمت قراءة التقرير ذي الإحدى والخمسين صفحة في مجلس النواب في 14 كانون الأول 1790، وكان التقرير طويلاً للغاية، لدرجة أنَّه عند انتهائه جلس العديد من النواب في صمت لأنَّهم كانوا يشعرون بتعبٍ شديدٍ[43].

هاجم الكثير هاملتون وتقريره على الفور، فهم لم يتمكنوا من فهم خطة هاملتون المعقدة ولا الطيف الواسع من الخيارات التي قدمها للدائنين، شعر المعارضون بأنَّه كان يتحرك بسرعة على عدة جبهات، لربما كان أصعب شيء أضطر هاملتون للتعامل معه هو عدم قبول أي شيء يشابه الأفكار والخطط البريطانية، كذلك كان هناك خوف من أنَّ هاملتون كان يحاول تحويل كفة ميزان القوى داخل الحكومة من مجلس النواب **(الذي كان فرع الشعب)** إلى الفرع التنفيذي **(الحكومة)**، ومن هذا المنطلق أعرب السيناتور ويليام ماكلي[44] **WilliamMackle** عن شعوره بالفزع من خطة هاملتون وقال : **(تبدو هذه الخطة كما لو أنَّها جاءت من وزيرٍ بريطاني)**، كذلك شعر المنتقدون بخوف من أن تقوم الحكومة بإفساد الكونغرس، زعم ماكلي وآخرون أنَّ عدداً من أعضاء الكونغرس كانوا يتعاملون بسندات الحكومة، وقال ماكلي إنَّ هذا **(العمل الشرير سيلعن شخصية هاملتون كوزيرٍ إلى الابد** الآن ولدت الخرافة التي صوَّرت هاملتون على أنَّه ميفستوفولس Mephistophelce[45] الولايات المتحدة، وادعى ماكلي أنَّ هاملتون تواطأ مع رجال المال في نيويورك من أجل خلق (أكبر نظام مضاربة في البلاد)[46].

نفى هاملتون أن يكون رجال الكونغرس منخرطين في أعمال المضاربة بسندات الحكومة، فقد أكد لواشنطن أنَّه بحسب معرفته **(لا يوجد عضو واحد في المجلس التشريعي**

يمكن أن تنطبق عليه لفظة مضارب) [47]، واللافت للانتباه أنَّ المشروع رُفض أثناء التصويت عليه بأكثرية 31 صوتاً مقابل 29 صوتاً[48].

استمرَّ هاملتون بالعمل إذ لا قبل له بالعدول عن مشروعه بربط الثروات الكبرى بالحكم، لأنَّ صوتين ينقصه، فكيف السبيل إلى استدراك الفرصة التي فاتته؟ إنَّ ذهن هاملتون لا تنقصه الحيلة والدهاء، كان معظم المضاربين من الولايات الشمالية، وأشد المعارضة كانت من الجنوب، إذاً فثمة مسألة أخرى تقسم البلد : هي اختيار العاصمة، وقد اقترحت ثلاثة أمكنة : في بوتوماك **Potomac**وديلاور **Delaware**، والسوسكهان **Susquehanna**، أفلا يفسح مجالاً لمساومة تجلب دعم الأصوات التي لا غنى عنها لتبني المشاريع المالية ؟ ستكون العاصمة من الجنوب، في البوتوماك، وهكذا سيتم الحصول على الصوتين اللازمين للموافقة على المشروع[49].

استغل هاملتون عدم إلمام جيفرسون بالموضوع لأنَّه كان في باريس، وكان غائبا مدة طويلة، وكان هاملتون يعرف جيداً بأنَّ ما من أحد يستطيع حل الموضوع سوى جيفرسون الذي يكن له أغلب أعضاء الجنوب الاحترام والتقدير، وأنَّه سوف يؤثر على قرارهم، وما إن وصل جيفرسون إلى دار الرئاسة حتى تأبط هاملتون ذراعه بنوع من ود المناوئين الذي لا يعرفه الفلاحون، ودار به أمام الرئاسة ذهاباً وإياباً، وهو يشرح له الحالة السياسية المتأزمة بوصف مؤثر، وما قد ينجم عنه من انفصال الاتحاد، وقال له حسبما يذكر جيفرسون **(أنَّه ينبغي لأعضاء الوزارة أن يعملوا في تضامن، وأنَّه بالرغم من أنَّ الموضوع ليس من اختصاص وزارتي إلا أنَّ الواجب المشترك ينبغي أن يجعله جديراً بالاهتمام المشترك، وإنَّ من المحتمل أن نداء مني لمخاطبة بعض الأصدقاء، قد يحدث تغييراً في التصويت)** [50]، ولم يكن جيفرسون ليرفض مودة هاملتون لكنه فضل عدم إبداء رأيٍ معين لكونه غير ملم بحيثيات الموضوع، لذلك دعاه بنية صافية للعشاء في منزله مع دعوة بعض أصدقاء جيفرسون ئلملمين بالموضوع لمناقشته بهدوء، وفعلاً حضر هاملتون في اليوم التالي، وبدأت المناقشة التي لم يشترك فيها جيفرسون لأنَّه على ما يبدو لا يزال لا يجيد المناقشات الشفوية على الرغم من تعليله أنَّه يجهل ظروف الموضوع، لكنه في ذلك العشاء أدى دور الحكم بين هاملتون وماديسون، إذ تقرر في النهاية أن يحصل على عدد أصوات أكثر مما يستطيع كل من ماديسون وجيفرسون أن يضمناه[51].

فضلاً عن ذلك اتفق أن تقام العاصمة مؤقتاً في فيلادلفيا التي كان عدد سكانها آنذاك يتجاوز 60.000 نسمة، ويمكن أن تستمر هناك عشر سنوات، تنقل بعدها نهائياً إلى مستنقعات ضفة نهر البوتوماك[52].

حصل هاملتون على 33 صوتاً في مقابل 29 صوتاً ضده، وهكذا حصل هاملتون على مبتغاه، وتحولت ديون الولايات للدولة، في حين أنَّ العاصمة ذهبت إلى مدينة جديدة موحلة ذات جو حار، مما أرضى حلماً طويل الأمد لجورج واشنطن[53].

المصادر

(1) يشير اصطلاح الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقاسم ومشاركة السلطة بين الحكومة القومية وحكومات الولايات، على أنَّ النظام الفدرالي الأمريكي هو مزيج من حقوق الولايات وسيادة السلطة القومية، أو أنَّه يتيح للولايات التحكم في العديد من المشاريع الهامة، مثل التعليم والشرطة وضوابط استغلال الأراضي، في حين تتمتع الحكومة الفدرالية بسلطات هائلة، وإنَّ عليها أن تقنع الولايات بإدارة شؤون الحكم فيها على نحو يتفق والأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القومية، غير إنَّ الولايات لا تكون دوماً على قناعة بذلك، وهو ما تشهد به سنوات المعارضة لتشريعات الحقوق المدنية التقدمية التي سنَّها الكونغرس، كذلك قرارات المحكمة الدستورية العليا للولايات المتحدة الخاصة بإنهاء الفصل العنصري، وعلى الرغم من مثالب الفدرالية، إلا أنَّ الفدرالية الأمريكية تمثل نظام سياسي له جاذبيته تشاركها فيه دول أخرى مثل كندا وأستراليا والهند وألمانيا وسويسرا، للمزيد من التفاصيل ينظر: لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية – القاهرة، ط1، 1996، ص29 .

(2) عباس علوان، المصدر السابق، ص171 .

(3) أر رميروستر، المصدر السابق، ص13 .

(4) آشر، المصدر السابق، ص76 .

(5) الن نفينز وهنري ستيل كوماجر، تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة: أميل خليل بيدسي ، بيروت، 1956، ص139.

(6) Win , Op . Cit , P . 478 .

(7) قال دانييل وبستر في مقالة : (نظرة عامة لدور هاملتون المحوري في بناء الاقتصاد الأمريكي)، لقد كان اختياراً حكيماً من واشنطن عندما وضع هاملتون في هذا المنصب والذي كان بلا شك الأهم في الحكومة الجديدة، لقد ضرب هاملتون حجر الموارد المالية بعصاه (تشبيه بعصا موسى (ع)) فعادت له الحياة . إنَّ ولادة مينرفا (إله الحكمة عند الرومان) من عقل جوبيتير (إله روماني) ليس أكثر إذهالاً أو كمالاً من ولادة النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية من فكر الكسندر هاملتون)، ينظر:
Richard Sylla , Hamilton and the Federalist Financial Revolution 1789 – 1795 , New York , 2000, P. 8 .

(8) جوردن ، المصدر السابق، ص86 .

(9) Chernow , Op . Cit , P.292 .

(10) McCraw , Op . Cit , P . 47 .

([11]) أدركت الولايات المتحدة الأمريكية المستقلة حديثاً الحاجة لحماية موانئها والشريط الساحلي التابع لها أثناء نمو البلد، نشر الكسندر هاملتون الكلام التالي في الأوراق الفدرالية : (إنَّ مجموعة من المراكب المسلحة الموزعة بشكل حصين عند مداخل موانئنا ستؤمن حماية القانون بتكلفة بسيطة)، مثل كلام هاملتون هذا البذرة الأولى لحرس السواحل الموجودين حالياً، في نيسان 1790 ظهرت الهيئة بشكل رسمي، ينظر :

Kurt Klarke, Staelite Communications for coast Defense Guard Homeland, Master Thesis, Wnral Postgraduate School, Washington, 2002 , P.1 .

([12]) Chernow,Op.Cit , P. 294 .

([13]) جوردن، المصدر السابق، ص 90 .

([14]) Chernow , Op . Cit , P. 296 .

([15]) جاك نيكر : (1732–1804) : سياسي فرنسي، سويسري المولد، أسندت إليه وزارة المالية عام 1788 في عهد الملك لويس السادس عشر فوضع مشروعاً للإصلاح المالي والاجتماعي والدستوري، لكنه سرعان ما أقيل عام 1789، وبعد بضعة أيام من إقالته استدعاه الملك لتولي ذلك المنصب من جديد ففعل ليستقيل آخر الأمر عام 1790 . ينظر : منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، بيروت، ط1، 1992، ص461 .

([16]) Anna Levenstein, Alexander Hamilton puplic Credit and a National Bank : an economic and constitutional Critque, Austrian Student Scholar's Conference , 2005 , P.8 .

([17]) Syrett, The papers of Alexander Hamilton , vol .6 , p. 67 , John C. Hamilton , The Works of Alexander Hamilton , Vol. 3 , P. 2 .

([18]) Syrett ,The papers of Alexander Hamilton , vol . 6 , p. 66 , John C. Hamilton , The Works of Alexander Hamilton , Vol. 3 , P. 1-3.

([19])Syrett , The papers of Alexander Hamilton , vol .6 , p. 70 , John C. Hamilton , The Works of Alexander Hamilton , Vol. 3 , P. 5 .

([20]) Quited in , Morse ,Alexander Hamilton, Vol. 1 , Op. Cit , P. 288 .

([21]) Ibid , P . 289 .

([22]) Quoted in , Syrett , The papers of Alexander Hamilton , Vol. 6 , p. 82 .

([23]) Ibid , PP. 85-86 .

([24])Quoted in , Syrett , The papers of Alexander Hamilton , Vol. 6, Op. Cit. , P. 87 .

([25]) Quoted in , John B. Egger, Alexander Hamilton Economist, Tohvson University , 2006 , P . 10 .

([26]) Ibid , P . 10 .

([27]) Mc Craw , Op . Cit , P . 48 .

([28]) Quoted in , Chernow , Op . Cit , P 298 .

([29]) Ibid , P . 298 .

([30]) Smucker , Op. Cit , P . 222 .

([31]) Egger , Op . Cit , P . 11 .

([32]) Chernow , Op . Cit , P . 299 .

([33]) Vandenberg , Op. Cit , P . 190 .

([34]) Quoted in , Hacker , Op . Cit , P . 140 .

([35]) Ibid , P . 140 .

([36]) Hacker , Op . Cit , P . 140 .

([37]) Mc Craw , Op . Cit , P . 52 .

([38]) Chernow , Op . Cit , P . 300 .

([39]) Owens , Op . Cit , P . 103 .

([40]) Owens,Op.Cit , P . 103 .

([41]) هنري لي : قائد خيالة في الجيش القاري ، ولد في فرجينيا في عام 1756 ، تخرج من كلية نيوجرسي (برنستون لاحقاً) بعد 17 سنة شارك في الحرب الثورية منذ 1776 ، وبعد انتهاء الثورة، خدم في الكونغرس وكذلك حاكماً لولاية فرجينيا في 1794 ، وقاد مع هاملتون الجيش لإنهاء تمرد الويسكي في 1794 ، عاد إلى الكونغرس في 1795 إلى 1815 توفي في عام 1818. ينظر :
Selesky , Op. Cit , P. 64

([42]) Quoted in , Chernow , Op . Cit , P . 302 .

([43]) Lodge , The Works of Alexander Hamilton , Vol. 2 , P . 302 .

([44]) ويليام ماكلي : (1737–1804) انتخب لمجلس الشيوخ عام 1789، عارض سياسة هاملتون ودعم بذكاء وفطنة المفاهيم الديمقراطية، ينظر : كلود جوليان، الحلم والتاريخ أو مئتا عام من تاريخ أمريكا، ترجمة : نخلة كلاس، دمشق، ط2، 1977، ص75 .

([45]) منفستوفولس : هو أحد الشياطين السبعة الرئيسيين في أساطير القرون الوسطى، ينظر : منير البعلبكي، المصدر السابق، ص571.

([46]) Quoted in , Chernow , Op . Cit , P . 302 .

([47]) Quoted in , Chernow, Op. Cit , P . 231 .

([48]) كفاح احمد محمود النجار ، توماس جيفرسون ودوره السياسي في التاريخ الامريكي حتى 1801 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب–جامعة بغداد ، 2011، ص190 .

([49])جوليان، المصدر السابق، ص74 .

([50]) نقلاً عن، النجار، المصدر السابق، ص 233 .

([51]) هيتشنز، المصدر السابق، ص ص، 84 – 85 .

([52]) جوليان ، المصدر السابق، ص 75 .

([53])Mc Craw , Op . Cit , P . 53 .